قرار الإبقاء على الاتفاق النووي

ترامب سيفرض عقوبات جديدة على إيران

قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس الأول اتباع سياسة سلفه باراك اوباما بالابقاء على الاتفاق حول البرنامج النووي لايران لكنه سيفرض عقوبات جديدة على طهران بسبب صواريخها البالستية ونشاطاتها في الشرق الاوسط.

وكان الاتفاق النووي مع ايران الذي يحمل رسميا اسم "خطة التحرك المشتركة الشاملة" (جوينت كومبريهنسيف بلان او اكشن) ويعد من اهم انجازات السياسة الدولية لاوباما، وقع وسط ضجة اعلامية كبيرة في 14 يوليو 2015 في فيينا.

وقد وقعته طهران والقوى الكبرى الست الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والمانيا.

وخلال حملته الانتخابية، وعد ترامب مرارا ب"تمزيق" ما اعتبره "أسوأ" اتفاق تبرمه الولايات المتحدة في تاريخها على الاطلاق.

لكن ادارة ترامب اعترفت مساء الاثنين بان ايران "تنفذ شروط" الاتفاق الذي يقضي بمراقبة دولية للطبيعة السلمية للبرنامج النووي مقابل رفع تدريجي للعقوبات التي تخنق الاقتصاد الايراني.

ومنذ دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 16 يناير 2016، يتعين على الادارة الاميركية ان "تصادق" عليه كل تسعين يوما امام الكونغرس، اي ان تؤكد امام السلطة التشريعية ان طهران تحترم بنود الاتفاق.

مصادقة

قامت ادارة ترامب "بالمصادقة" على الاتفاق للمرة الاولى في ابريل الماضي. وفي مايو الماضي اتبع ترامب سياسة الديموقراطي اوباما برفع عقوبات مرتبطة بالبرنامج النووي. الا ان ادارته اطلقت في الربيع عملية مراجعة ما زالت مستمرة لموقفه من الاتفاق.

لكن ترامب تجنب حتى الآن الخروج من هذه الوثيقة المهمة في الدبلوماسية العالمية ومنع الانتشار النووي وكانت ثمرة مفاوضات شاقة استمرت ثلاث سنوات بعد ازمات كادت تؤدي الى الحرب في بداية الالفية الثالثة.

وكان القرار الايجابي لترامب متوقعا حتى لا يثير غضب الدول الاخرى الموقعة. في المقابل، عبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة مراقبة الاتفاق عن ارتياحها في حزيران/يونيو لان ايران تنفذ التزاماتها (ازالة ثلثي اجهزة الطرد المركزي التي تملكها والتخلي عن 98 بالمئة من مخزونها من اليورانيوم....)

لكن العلاقات مع ايران توترت مجددا وحكم القضاء الايراني على اميركي في نهاية الاسبوع الماضي بالسجن عشر سنوات بتهمة "التسلل" الى اراض الجمهورية الاسلامية.

عقوبات جديدة

ردت الولايات المتحدة بتأكيد ما كانت قد اعلنته في مايو، بان اجراءات عقابية جديدة ستفرض على ايران بسبب صواريخها البالستية ونشاطاتها التي "تزعزع الاستقرار" في الشرق الاوسط.

وقال مسؤول في البيت الابيض "نتوقع فرض عقوبات جديدة تتصل ببرنامج ايران للصواريخ البالستية وبرنامجها للزوارق السريعة».

من جهة اخرى، صوت مجلس الشيوخ الاميركي في يونيو على مشروع قانون ينص على معاقبة طهران بسبب "دعمها لاعمال ارهابية دولية، بينما ما زالت وزارة الخارجية الاميركية منذ 1984 تعتبر هذه القوة الاقليمية الشيعية الكبرى "دولة تدعم الارهاب».

وقال احد المسؤولين في ادارة ترامب ان "ايران تبقى احد اخطر التهديدات للولايات المتحدة والاستقرار الاقليمي».

وكان الرئيس الاميركي الجديد عزز، في سياسة مخالفة لسلفه، علاقاته مع السعودية السنية ودعا الى "عزل" ايران.

وتتهم واشنطن طهران منذ ستة اشهر بانها تشكل "تهديدا" اقليميا "يزعزع استقرار سوريا والعراق واليمن ولبنان بشكل مباشر او عن طريق "مجموعات ارهابية».

وقال مسؤول اميركي ان "الرئيس (ترامب) ووزير الخارجية (ريكس تيلرسون) يعتبران ان هذه النشاطات الايرانية تقوض بشكل خطير الهدف (الاتفاق) الذي يفترض ان يساهم في السلم والامن الاقليميين والدوليين».

وهذا ما دفع وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف الى القول خلال زيارة للامم المتحدة في نيويورك الاثنين ان ادارة ترامب "تصدر اشارات متناقضة" حول رغبة الولايات المتحدة في احترام الاتفاق على الامد الطويل.

لكن الاتفاق النووي وان كان لا يرضي البيت الابيض، يلقى تأييدا كبيرا من قبل الديموقراطيين وكذلك الجمهوريين، الدبلوماسيين منهم والعسكريين.

وقالت مجموعة الضغط "دبلوماسي وورکس" التي اسسها وزير الخارجية السابق جون كيري انه "سمح بازالة خطر وجودي على الولايات المتحدة وحلفائها».

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

غداة الاستفتاء الرمزي للمعارضة الفنزويلية

ترامب يهدد مادورو بـ «إجراءات اقتصادية» إذا شكّل الجمعية التأسيسية

طلب الرئيس الاميركي دونالد ترامب أمس بالحاح من نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو، سحب مشروعه تشكيل جمعية تأسيسية متوعدا إياه بـ«اجراءات اقتصادية قوية وسريعة» غداة الاستفتاء الرمزي للمعارضة الذي اعلن فيه 7،6 ملايين فنزويلي تأييدهم سحب المشروع.

وقال ترامب في بيان ان "الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي بينما فنزويلا تنهار. إذا فرض نظام مادورو جمعيته التأسيسية في 30 يوليو فان الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات اقتصادية قوية وسريعة". ولم يتحدث بالتفصيل عن هذه التدابير.

وكان البيت الابيض رحب بالاستفتاء الرمزي الذي نظمته المعارضة الفنزويلية الاحد ضد هذا المشروع، وشارك فيه 7،6 ملايين مواطن كما تفيد الارقام النهائية، من اصل 19 مليون ناخب. ودعت المعارضة الفنزويلية التي شجعتها المشاركة الكثيفة في الاستفتاء، الاثنين الى اضراب عام يستمر 24 ساعة الخميس، لمحاولة وقف مشروع الرئيس الاشتراكي تعديل الدستور.

واعلن القيادي في المعارضة فريدي غيفارا نائب رئيس البرلمان، في مؤتمر صحافي "ندعو البلاد بأسرها الى اضراب عام وبلا عنف هذا الخميس لمدة 24 ساعة، وذلك لممارسة الضغط (على الحكومة) والاستعداد للتصعيد النهائي الاسبوع المقبل" الذي سيشهد انتخاب اعضاء الجمعية التأسيسية في 30 يوليو الحالي.

ولم يصدر اي رد فعل عن الرئيس نيكولاس مادورو على تصريحات ترامب.

وفي اجواء هذه الازمة، التقى الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس نظيره الكوبي راوول كاسترو الاثنين في هافانا. وكوبا حليفة اساسية للرئيس الفنزويلي بينما دعت كولومبيا كراكاس الى الغاء مشروع الجمعية التأسيسية.

وذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" ان الرئيس الكولومبي يريد الحصول على دعم كوبا لمبادة اقليمية لتسوية الازمة في فنزويلا.

وقالت وزيرة الخارجية الكولومبية ماريا انخيلا هولغن ان فنزويلا مدرجة على جدول اعمال محادثات رئيسي الدولتين "للبحث في امكانية التوصل الى حل"، لكنها استبعدت ان تكون الازمة الفنزويلية السبب الرئيسي للزيارة.

يحلم بأن يصبح ديكتاتورا

دعا الرئيس الاميركي الذي وصف الرئيس مادورو بأنه "زعيم سيء يحلم بأن يصبح ديكتاتورا" الى "اجراء انتخابات حرة ونزيهة" في فنزويلا، مؤكدا ان "الولايات المتحدة تقف الى جانب الشعب الفنزويلي في سعيه لجعل بلده مجددا دولة ديموقراطية بالكامل ومزدهرة».

وخلال الاستفتاء قتلت امرأة برصاص مسلحين على دراجة نارية امام مكتب تصويت في كراكاس.

والبرلمان هو جهاز السلطة الوحيد في فنزويلا الذي يشرف عليه المعادون للتيار التشافي تيمنا باسم هوغو تشافيز الذي كان رئيسا من 1999 حتى وفاته في 2013 وخلفه مادورو. وفي اطار "الهجوم" الذي تشنه المعارضة على رئيس الدولة، ينوي النواب ان يعينوا الجمعة قضاة جددا في المحكمة العليا المتهمة بخدمة السلطة.

وسيوقع اعضاء تحالف "طاولة الوحدة الديموقراطية" الذي يقف وراء استفتاء الاحد، الاربعاء ايضا اتفاقا على تشكيل "حكومة وحدة وطنية" جديدة.

وكرر فريدي غيفارا من جهة اخرى استعداد المعارضة للحوار، لكنه اشترط ان تتراجع الحكومة عن الدعوة الى جمعية تأسيسية مقرر انتخاب اعضائها ال545 في 30 يوليو الجاري.

واعتبر المحلل لوي سلامنكا "من يستطيع ان يجعلها تفهم ذلك؟ اعلان للقوات المسلحة». وبعد اكثر من ثلاثة اشهر من التظاهرات العنيفة التي اسفرت عن 96 قتيلا في هذا البلد المأزوم، تأمل "طاولة الوحدة الديموقراطية" في اجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية ولاية مادورو في ديسمبر 2018.

ويؤكد مادورو ان الهدف من الجمعية التأسيسية هو تعديل الدستور المعمول به حاليا لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي لفنزويلا. وتعتبر المعارضة هذه الجمعية التأسيسية التفافا على البرلمان الذي تسيطر عليه منذ 2016.

في تحرك مضاد لمن يتهمون ترامب بإجراء اتصالات مع موسكو

البيت الأبيض يتهم الديموقراطيين بـ«التواطؤ» مع أوكرانيا في انتخابات 2016

اتهم البيت الابيض أمس الديموقراطيين ب«التواطؤ» مع اوكرانيا في انتخابات 2016، في تحرك مضاد لمن يتهمون الرئيس دونالد ترامب باجراء اتصالات مع موسكو في قضية التدخل الروسي في الانتخابات.

وكرر المتحدث باسم البيت الابيض شون سبايسر اتهامه اللجنة الوطنية الديموقراطية بانها التقت مسؤولين في السفارة الاوكرانية خلال الحملة الانتخابية.

واشار سبايسر الى عدد من التقارير التي نشرتها مؤخرا وسائل اعلام تابعة للمحافظين تفيد ان احدى لجان الحزب الديموقراطي سعت لتشويه صورة مدير حملة ترامب حينذاك بول مانافورت.

وكانت صحيفة بوليتيكو اول من اشار الى القضية في كانون الثاني/يناير.

وقال سبايسر "من الواضح ان الاهتمام انصب في الايام الاخيرة على قيام اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي بالتنسيق مع الحكومة الاوكرانية من اجل التواطؤ (في الحملة الرئاسية)».

واعتبر المتحدث باسم البيت الابيض ان اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي قامت بالتواطؤ "بهدف ازاحة شخص، وهو ما حصل في النهاية». واستقال مانافورت في اغسطس 2016 مع تراجع فرص فوز ترامب بالرئاسة ونشر تفاصيل حول عقده صفقات مع موالين لروسيا في اوكرانيا.

وسئل سبايسر من قبل ممثل وسيلة اعلامية مؤيدة لترامب حول ما اذا كان الموضوع قد طرح خلال زيارة الرئيس الاوكراني بترو بورشنكو للبيت الابيض في حزيران/يونيو.

فاجاب بانه لا يعلم ولكنه قال ان "تواطؤ اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي مع الحكومة الاوكرانية قد نال المزيد من الاهتمام مذذاك».

وردت اديان واتسن من اللجنة الوطنية الديموقراطية على اتهامات البيت الابيض.

وقالت واتسن إن "البيت الابيض سوّق هذه الرواية لصرف الانتباه عن ابداء حملة ترامب استعدادها للعمل مع حكومة اجنبية معادية من اجل التأثير على انتخاباتنا. ما من احد يصدق ذلك».

ويأتي ذلك بعد اسبوع من كشف لقاء جرى خلال الحملة الانتخابية العام الفائت بين نجل ترامب ومحامية روسية قيل له انها ستزوده بمعلومات من الحكومة الروسية من شأنها الإضرار بهيلاري كلينتون.

ودفع هذا الاقرار، الذي جاء بعد اشهر من النفي، بعدد من الجمهوريين الى انتقاد البيت الابيض علنا والحديث عن ان دونالد ترامب الابن قد يكون خرق القانون.

وتعتقد وكالات الاستخبارات الاميركية ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امر بشن عملية واسعة من اجل التأثير على انتخابات 2016 الرئاسية لمصلحة ترامب.

ورد ترامب باعتبار اللقاء الذي اجراه ابنه اجتماع عمل عاديا.

لاستخدامها في تصميم رؤوس حربية

إدانة ايرانيين بسرقة برامج دفاعية في الولايات المتحدة

دين إيرانيان أمس بقرصنة شركة معنية بالشؤون الدفاعية متعاقدة مع وزارة الدفاع الاميركية وسرقة برامج حساسة على صلة بتصميم رؤوس حربية، بحسب ما أعلنت وزارة العدل.

وجاء في نص الادانة الذي كشف اخيرا، ان رجل الأعمال محمد سعيد عجيلي البالغ 35 عاما جند محمد رضا رزقة لاختراق حواسيب الشركة وسرقة برامجها من أجل إعادة بيعها للجيش والحكومة والجامعات الإيرانية.

والمتهمان، اضافة الى متهم ثالث أوقف في العام 2013 وسلم لايران ضمن صفقة تبادل سجناء مطلع العام 2016، متهمون جميعا باختراق حواسيب شركة "آرو تيك اسوشيات" ومقرها في ولاية فيرمونت.

وبحسب قرار الإدانة، سرق المتهمون في العام 2012 برامج تسلح بالستي تستخدم لتصميم واختبار الطلقات النارية، الرؤوس الحربية، ومقذوفات اخرى.

والبرامج العسكرية المسروقة تشملها الحماية الاميركية لصادرات الأسلحة، كما يحظر تزويد إيران بها بسبب العقوبات الاميركية على هذا البلد.

وحوكم المتهمان أمام محكمة فدرالية في فيرمونت اصدرت مذكرتي توقيف بحقهما ويعتقد انهما في ايران.

وفي العام 2013، تمكنت السلطات الاميركية من ان توقف في تركيا متهما ثالثا في القضية هو نيما غولستاني البالغ 30 عاما والذي تم ترحيله للولايات المتحدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، اقر غولستاني باختراق حواسيب. ولكن بعد شهر واحد فقط، أطلقت واشنطن سراحه في صفقة تبادل مع طهران شملت تحرير أربعة سجناء أميركيين في إيران مقابل إطلاق سراح سبعة إيرانيين أوقفوا في قضايا اخرى تتصل بتهريب تكنولوجيا أميركية حساسة لبلادهم.

يهدف إلى تعزيز البرنامج البالستي

مجلس الشورى الإيراني يبدأ مناقشة قانون ضد واشنطن

وزير الخارجية الإيراني مع الأمين العام للأمم المتحدة

بدأ مجلس الشورى الايراني امس مناقشة قانون يهدف الى تعزيز البرنامج البالستي للبلاد وفيلق القدس في الحرس الثوري الايراني بهدف التصدي للاعمال «الارهابية» لواشنطن، وفق وسائل الاعلام.

ونقلت وكالة الانباء الطالبية (ايسنا) ان غالبية كبيرة من النواب صوتت تأييدا للمناقشة "الاولية" لهذا القانون.

وقال رئيس البرلمان علي لاريجاني ان "الرسالة واضحة وعلى الاميركيين ان يفهموها بوضوح. ما تقومون به (الاميركيون) هو ضد الشعب الايراني والبرلمان سيقاومه بكل قوته».

واضافت الوكالة ان نص القانون يلحظ خصوصا رصد اكثر من 260 مليون دولار اضافية للبرنامج البالستي لايران واكثر من 260 مليون دولار لفيلق القدس في الحرس الثوري "بهدف مكافحة الارهاب».

وفيلق القدس مكلف العمليات الخارجية وخصوصا في سوريا والعراق.

وتدعم ايران الحكومتين العراقية والسورية عبر ارسال مستشارين عسكريين ومتطوعين دعما لجيشي البلدين في تصديهما للمجموعات المعارضة والجهاديين.

وياتي هذا التصويت في وقت قررت الحكومة الاميركية ابقاء الاتفاق حول البرنامج النووي الايراني الذي وقع في يوليو 2015 بين ايران والقوى الكبرى، مع اعلانها انها ستفرض عقوبات جديدة على طهران بسبب برنامجها البالستي وما تقوم به في الشرق الاوسط.

القضاء الإيراني يفرج عن شقيق الرئيس روحاني بكفالة

أفرج القضاء الايراني بكفالة مساء أمس الأول الاثنين عن حسين فريدون شقيق الرئيس حسن روحاني ومستشاره الذي اوقف بتهمة ارتكاب جنح «مالية»، كما ذكرت وسائل الاعلام الايرانية.

وقالت وكالة الانباء الطلابية (ايسنا) ان "المحكمة قبلت الكفالة" التي حددت اولا ب500 مليار ريال (13،3 مليون دولار) لكنها وافقت على 9،3 ملايين دولار في نهاية المطاف.

وكان المتحدث باسم القضاء الايراني غلام حسين محسني ايجائي اعلن في مؤتمر صحافي الاحد توقيف حسين فريدون لجنح "مالية". واضاف أنه "اذا سدد الكفالة فسيفرج عنه. لكن القضية ستواصل مسارها».

ولم يدل الرئيس الايراني باي تعليق على توقيف شقيقه.

اليابان تعد الأمم المتحدة بتقديم مليار دولار للتنمية

تعهدت اليابان دفع مليار دولار في السنتين المقبلتين لتمويل العمليات التي تقوم بها الامم المتحدة في مجال التنمية لتصبح بذلك واحدة من اهم الدول المانحة في هذا المجال.

وقال وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا في اجتماع للامم المتحدة الاثنين ان هذا المبلغ يفترض ان يساعد اطفالا وشبانا في جميع انحاء العالم وخصوصا عبر تطوير التعليم والصحة والعمليات في حالات الكوارث والتكافؤ بين الرجل والمرأة.

وقال الناطق باسم الوزارة نوريو موراياما ان هذا التمويل سيتضمن مساعدات متعددة الطرف وثنائية.